الأمم المتحدة

E/CN.6/2015/NGO/238

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
3 February 2015
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة

الدورة التاسعة والخمسون

٩-٢٠ آذار/مارس ٢٠١٥

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين"

بيان مقدَّم من منظمة التضامن الفعال من أجل التنمية الأسرية، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي*

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

* هذا البيان صادر دون تحرير رسمي.

050215 020215 14-66301X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

بيان

إن منظمة التضامن الفعال من أجل التنمية الأسرية، إذ تضع في اعتبارها إعلان ومنهاج عمل بيجين منذ عام ١٩٩٥، ولا سيّما العبارات الأخاذة الواردة في هذا الإعلان، ألا وهي عقد العزم على إحراز تقدم على صعيد تحقيق الأهداف المتمثلة في المساواة والتنمية والسلام لجميع النساء في العالم أجمع، لمصلحة البشرية جمعاء، وبالتالي لمصلحة أفريقيا وبخاصة بلدنا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، تقدِّم العناصر التالية للإجابة بصدد خطة عمل الأمم المتحدة لما بعد عام ٢٠١٥.

لقد تحقق فيما يخص هذا الهدف تقدم مشجِّع، وسجلت بلدان أفريقية كثيرة أداء ممتازاً في هذا المجال، ولا سيّما على صعيد المساواة بين الجنسين في التعليم الابتدائي وعدد المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية. ولـمّا يزل يتعين بذل الجهود لتحقيق المساواة بين الصبيان والفتيات في التعليم الثانوي والتعليم العالي. كما أن تعزيز إمكانية شغل النساء وظائف مأجورة خارج القطاع الزراعي لـمّا يزل يمثل تحدياً على الرغم من بعض التقدم الذي تم تسجيله على هذا الصعيد.

لكن تظل تكبح تحقيقَ المساواة بين الجنسين وتمكينَ المرأة بعضُ الممارسات الثقافية (تزويج البنات المبكر، وإيلاء الأفضلية للصبيان فيما يخص الالتحاق بالمدارس، وديناميةممارسة السلطة ضمن الأسرة)، بالإضافة إلى نقص ما يتاح للمرأة من الفرص الاقتصادية، وفرص العمل (الوصول إلى السوق، رأس المال، التدريب المهني، تأثير السلطة الأبوية)، والفرص السياسية (عدم كفاية الإعداد السياسي).

فدعم التقدم يستلزم الشروع في تحقيق تحوّل ثقافي يتيح قلبَ المواقف السلبية التي تحيط بالمساواة بين الجنسين وبتمكين المرأة في بعض المجتمعات ولا سيّما في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

يجب تعديل توجهات السياسة العامة لكي يركَّز فيها على مكافحة التمييز ضد الفتيات والنساء في النظم التعليمية والتمييز الجنساني المنطلَق في مجال إتاحة التعليم والفرص الاقتصادية وفرص العمل بغية التكفل بزيادة مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية والأنشطة الإنتاجية، وإشراكها في عمليات اتخاذ القرارات على جميع المستويات في المجتمع. ولا بد لبلوغ هذا الهدف من إعمال سياسات اقتصادية واجتماعية تلبي احتياجات الرجال والنساء على نحو أفضل. وسيشتمل الأمر بوجه خاص على اعتماد استراتيجيات للتمييز الإيجابي لصالح المرأة، وإصلاح

جوانب القانون العرفي التي تطبَّق على حساب النساء والفتيات، وتخصيص مزيد من الموارد البشرية والمالية لإنفاذ تدابير في هذا المنحى.

إن منظمتنا غير الحكومية، "منظمة التضامن الفعال من أجل التنمية الأسرية"، تطلب إلى الأمم المتحدة وإلى الدول الأفريقية بصورة خاصة أن تجسِّد المشيئة السياسية التي أبدتها تجسيداً ملموساً عن طريق ما يلي:

- إقامة الأطر التنظيمية المكيَّفة والعملية؛
- إقامة مؤسسات قوية يديرها أشخاص يتحلون بالكفاءة والنزاهة؛
- توفير موارد مادية ومالية كافية؛
- اعتماد استراتيجيات للتمييز الإيجابي لصالح المرأة لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وبخاصة:

– تشديد العقوبة على الجنح المتصلة بالتحرش الجنسي، والتزويج المبكر، واغتصاب القاصرات، والعنف المرتكَب بحق التلميذات؛

– اعتماد منح دراسية لصالح الفتيات المنحدرات من عائلات فقيرة؛

– توفير منح تدريب وإعفاء من رسوم الالتحاق بمعاهد التدريب، لصالح النساء والفتيات؛

– إنشاء مصرف للنساء من أجل تمويل المشاريع النسوية.

وأخيراً، يا أصحاب السعادة، يا حضرات السيدات والسادة، أشير إلى أننا، أعضاءَ منظمة التضامن الفعال من أجل التنمية الأسرية، ملتزمون فيما يخصنا بأن لا نألُوَ جهداً لتعزيز المساواة بين الجنسين ولتمكين المرأة عن طريق تنفيذ التوصيات والاستراتيجيات الواردة في إعلان ومنهاج عمل بيجين.

ويحدونا الاعتقاد بأننا معاً نسهم في استحداث مجتمع جديد قائم على العدل والحب واحترام كرامة الإنسان.